مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تتجاوز ١٣٪:

تطوير قطاع النقل البري سيسهم في استيعاب الآلاف من فرص العمل الجديدة

■ ،،تقرير /أحمد حسن

أكد خبراء محليون ودوليون أن قطاع النقل البري في اليمن يستطيع توفير الآلاف من فرص العمل أن تم تطويره وتوفير الآلية الحديثة لأنظمته خصوصا عقب صدور القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٠م بتعديل القانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٣م بشأن النقل البري وإصدار مجموعة من اللوائح والتعليمات بهدف تنظيم أنشطة وخدمات النقل البري.

وتقول الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل أنها منحت ٢٩ ترخيصا لـ (٢٩) شركة نقل ركاب وكذا الترخيص لـ ١٥ مكتب نقل بضائع خلال العام الماضي ٢٠١٠م فيما تعتزم الهيئة خلال خطتها للأعوام ٢٠١١-٢٠١٥م تنفيذ برنامج مشاريع استراتيجية سيخصص جزء كبير منها للاستثمار كالموانئ الجافة والمراكز اللوجستية التي ستكون جزءاً من الموانئ البرية الحدودية، ومحطات خدمات النقل على خطوط النقل السريع بين المدن تشمل الاستراحات ومحطات الوقود والزيوت وبقية الخدمات للمسافر ووسيلة النقل.

وطالب الخبراء الحكومة والقطاع الخاص اليمني بالعمل سويا لتطوير هذا القطاع باعتباره من أهم القطاعات الواعدة القادرة على خلق فرص عمل يومية وتحقيق قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد الوطني

وتقول وزارة التخطيط والتعاون الدولي إن قطاع النقل شهد تطورات فاقت التوقعات خلال السنوات الأخيرة،إذ لم يكن هذا القطاع بعيداً عن التطورات التحديثية التي شهدها قطاع النقل الجوي والبحري حيث تولت الإنجازات الكبيرة في هذا القطاع كثمرة للجهود الحكومية الرامية إلى إعادة تأهيله وتحريره من العوائق والقيود والاحتكار الذي كان يعاني منه في السابق.

وينطلق اهتمام الدولة بهذا القطاع ليس من أهميته في ربط المناطق ببعضها البعض فحسب بل باعتباره شريانا أساسيا للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، ومكونا اساسيا في عملية الاستثمار حلقة وصل بين مراكز الإنتاج ومناطق الاستهلاك وعاملا مهما لاستقطاب فرص العمل

لذا فقد عملت الدولة على النهوض بقدرات وطاقات النقل وتعزيز خدماته الداخلية والخارجية بهدف دعم التكامل والانتعاش الاقتصادي ونمو أنشطة التجارة والتصدير ،كما هدفت من خلال ما أعدته من برامج وخطط إلى مواكبة حرية النشاط الاقتصادي والمنافسة الحرة، فضلاً عن أن هذا القطاع وبحسب إحصاءات حكومية يسهم مابين ١٠-١٣٪ سنويا من الناتج المحلي الإجمالي.

وكشف وزير النقل عن خطوات وإجراءات تنفذها وزارة النقل حاليا تهدف إلى الرقي بمستوى خدمات النقل البري ووسائله كما ونوعا بالتعاون مع كافة الجهات المعنية وتشجيع فتح خطوط نقل بري جديدة وكذا

تنظيم ومراجعة الخطوط الحالية والحد من احتكار النقابات لوسائل النقل وسيطرتها عليها ومراقبة التعرفة التأشيرية على الخطوط .

وكان خبير النقل بالبنك الدولي ريتشارد ميكن قد طالب بتطوير البنية التحتية لقطاع النقل البري اليمني حتى يتمكن من تجاوز التخلف ويسهم بفاعلية في تحقيق قيمة مضافة للبلد.

وطالب ميكن وزارة النقل بإيقاف التسجيل الجديد للباصات الصغيرة التي تستخدم في نقل الركاب سعة ٧ – ١٤ راكباً واستبدالها بباصات ذات ٢٦ مقعد أو أكثر،وتقديم الحوافز المناسبة لشراء الباصات القياسية التي يبلغ طولها ١٠ متر وتحوي ٤٠ مقعداً مع مراعاة العمر الافتراضي لتلك الباصات والتي تحدد بين ٥ – ١٠ سنوات.

وتعمل وزارة النقل على ضمان إنجاح مشروع الإستراتيجية الخاصة بتطوير قطاع النقل البري إذ تمثل هذه الاستراتيجية نقلة نوعية في العمل المؤسسي لقطاع النقل والمعتمد على برامج وخطط مدروسة.

وقال الوزير إن وزارة النقل تحرص على أن يقدم قطاع النقل البري أفضل الخدمات المناسبة للجمهور والمنسجمة مع معايير السلامة العامة وصلاحية المركبات التي تستخدم لنقل الركاب والبضائع داخل المدن".

لافتا إلى أن الوزارة ستأخذ بعين الاعتبار ما تم طرحه من قبل خبير النقل بالبنك الدولي لتطوير قطاع النقل البري ورفع مستوى خدماته وحل الإشكالات الكثيرة والمتداخلة التي يعاني منها .

وبحسب البرنامج التنفيذي للهيئة العامة للنقل البري فد تم اعتماد تنفيذ أحد أهم أعمال المرحلة الأولى من مشروع تطوير الموانئ البرية المتمثل في منطقة إجراءات المسافرين في ميناء الطوال البري (بناء صالات للمسافرين) إضافة إلى البوابة وبوابة ميناء شحن بتكلفة تزيد عن ٢٦٥ مليون ريال فيما يجري استكمال تنفيذ بقية الأعمال الإضافية بميناء الوديعة البري بتكلفة تزيد عن ١٩٢ مليون ريال ويجري متابعة أعمال السفلتة والتشجير التي تقدر كلفتها بحوالي ٧٤٤ مليون ريال.

ويضيف البرنامج بأن الخطة تتضمن تنظيم خدمات النقل لقطاعات هامة كنقل المواد الخطرة والمحروقات بالتنسيق مع وزارة النفط، وخدمة نقل الطلاب للمدارس والجامعات، من خلال إصدار لائحة تنظم هذه المسألة والضوابط والاشتراطات المطلوب توفرها في هذا البرنامج، وسائل نقل الطلاب.

كما تسعى الهيئة حاليا مع الشركات الناقلة المؤهلة لإدخال هذه الخدمة ضمن أنشطتها.

كما إن الهيئة بصدد الإعداد لتنظيم النقل البري من المطارات (لائحة تنظيم تاكسي المطار) والتي تهدف إلى توفير خدمة بجودة عالية من خلال تحديد مواصفات للسيارات التي تعمل على نقل المسافرين من والى المطارات والشروط المطلوب توفرها في السائقين، كما أن الهيئة ستقوم بتنظيم تاكسي الفنادق (كبار العملاء).

ويتضمن إعادة بناء وهيكلة قطاع النقل البري، وتنظيم خدمات النقل لقطاعات هامة وإصدار عدد من اللوائح المتعلقة بتنظيم خدمات النقل البري في الموانئ الجافة وعواصم المدن.

ويوضح البرنامج أن الهيئة وضعت في خطتها لعام ٢٠١١م إصدار لائحة تنظيم الموانئ الجافة تتضمن الأسس والشروط المرجعية لإنشاء الميناء وإدارته بفي بمتطلبات تحقيق العائد الاقتصادي للدولة والمستثمر.

وتقول الهيئة إن لديها خطة تطويرية مستقبلية لبقية الموانئ البرية للجمهورية كميناء صرفيت الذي سيتم تأهيله ليكون ميناء للمسافرين بدرجة أساسية وكذا ميناء خباش (البقع) وميناء علب.

رغم ارتفاع أسعاره:

الطلب يزدهر على الأكل الجاهز من المطاعم في العيد

تزدهر هذه الأيام طلبات الأكل الجاهز من المطاعم مدعومة بخروج الأسر لقضاء عطلة العيد في المتنزهات والحدائق والشواطئ ورغم ارتفاع أسعار الوجبات والمأكولات الجاهزة بشكل كبير فاق كل التوقعات إلا أن أهمية هذه المناسبة والفرح بها يجعل الأسر غير مكترثة لارتفاع الأسعار مما يعزز حركة نشاط قطاع الخدمات السياحية والمطاعم وهي نشاط هام في الناتج القومي لبلادنا ويستقطب الآلاف من الأيادي العاملة .

استطلاع/ أحمد حسن الطيار

واقع

● تعد إجازة العيد واحدة من أهم الأيام التي ينتظرها الناس جميعا للخروج والتنزه وتتعاظم فرحة الأطفال بها للاستمتاع والمرح وتعتبر الحدائق والمتنزهات الأماكن الطبيعية التي يقبل عليها المواطنون بأطفالهم وأسرهم في المدن الرئيسية والعاصمة صنعاء ويخرجون باكرا إليها على أن لا يعودوا لمنازلهم إلا في ساعة متأخرة من الليل آخذين في الاعتبار أنهم سيأكلون في المطاعم أو يشترون منها أكلا جاهزا (سفري) وفقا لأسعار معقولة مألوفة لهم في الأيام العادية

مفاجأة

● كانت مفاجأة المواطنين كبيرة عندما حان موعد شراء الأكل أثناء تواجدهم في الحدائق حيث بدت كما يقول صبري العروسي زحمة شديدة على المطاعم التي تقدم الأكل الجاهز تضاف إليها أسعار مرتفعة لم تكن في الحسبان على جميع أصناف الأكل لم تترك مجالا للزبائن في الاعتراض ويقول أنفقت ٣٠٠٠ ريال في شراء أربع وجبات((بروست)) وبيتزا من النوع الأصغر وهو شيء مربع لأن سعرها في الأيام العادية لم يكن يتجاوز ٢٠٠٠ ريال .

من جانبه يشير سعيد الزاهري انه لا يخرج كثيرا مع أولاده للحدائق وانه فكر أن هذا العيد سيكون مناسبا للخروج والاستمتاع في الحديقة خاصة وأن الجو والهواء منعش فعمل حسابه على أن يكون الأكل في احد المطاعم المجاورة للحديقة متأكدا من أن المصروف لن يزيد على ٢٥٠٠- ٣٠٠٠ ريال في معظم الحالات وعند طلب وجبة مكونة من اللحوم لكن توقعاته باءت بالفشل حين انفق ما في جيبه على وجبة لم تقهر سوى نصف الجوع لأفراد أسرته .

العروسي وسعيد رغم تذمرهما من هذه الأسعار فهما ربما اقل ضررا من الأخت فوزية والتي حضرت مع أولادها الثلاثة لقضاء اليوم بأكمله في الحديقة حيث احضر لها ابنها الذي يبلغ ١٢ عاما قطعة دجاج ((بروست)) بـ ٦٠٠ ريال فيما لم يتمكن من شراء أي شيء آخر بجانبها لأن الكولا بـ ١٢٠ ريالا والمياه الصحية بـ ١٠٠ ريال من ذلك المطعم .

هذه الأسعار هي أسعار المطاعم المنتشرة في الأحياء المجاورة للحدائق وتصنف بأنها ذات نجمتين أو ثلاث فيما المطاعم الفاخرة ذات الماركات العالمية أسعارها نار مقارنة بإمكانية المواطنين العاديين حيث تتجاوز قيمة وجبة ((البيتزا)) حجم الماكس ٦٦٠٠ وهناك نوع اصغر بـ ٣٦٠٠ ريال وتكفي فرداً واحدا فقط أما قطع الدجاج المقرمشة زنة ٢٠٠ جرام فهي بـ١٠٠٠ ريال وقفزت ساندويتشات الشوارما إلى ١٢٠ ريالا .

أرباح

● في رأينا أن أصحاب المطاعم المجاورة للحدائق والمتنزهات العامة والخاصة سيحققون أرباحا خيالية هذا الموسم وهي حقيقة أكدها لنا علي الوصابي بائع في مطعم السندس قائلا : الأسعار مرتفعة عن الأيام العادية والسبب أن أيام العيد وهي موسم مهم جدا للمطاعم تعتبر الذروة في عملية التشغيل وبالتالي فان الطلب كبير جدا على الأكل الجاهز مما يسهم في دفع أصحاب المطاعم لرفع أسعارها . مؤكدا أن الارتفاع لا يزيد عن ٣٠٪ فقط ويقول رغم ذلك الإقبال هائل جدا وسيتمكن المطعم من جني أرباح تعادل أرباح نصف العام إن تم استغلال أيام العيد جيدا وتوفير كافة الطلبات .

الإنتاج

● تعمل في اليمن وفقا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء نحو ١٢٧٦٠ مطعما وبوفية منها ٥١٠ منشآت كبيرة وتستوعب من العمالة ما يزيد عن ٤٥٩٨٣ عاملا وقد حققت المطاعم إنتاجا بقيمة ٥٧ مليارا و١٠١ مليون ريال وبلغت القيمة المضافة التي كسبتها ٢٤ مليارا و٥٢٧ مليون ريال فيما بلغ الاستهلاك الوسيط لها ٣٢ مليارا و٥٧٤ مليون ريال

وتكشف هذه الأرقام مدى أهمية هذا القطاع الحيوي في الاقتصاد الوطني مما يدعو للاهتمام به وتنميته حيث يؤكد الدكتور طه الفسيل أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء ان قطاع المطاعم والفنادق له دور قيادي في تحفيز عملية النمو لقطاع الخدمات في اليمن لعدة أسباب منها الطلب على خدمات المطاعم والتغيير في الأذواق والسلوكيات الاستهلاكية والتي حفزت المواطنين على اجتذاب أكل المطاعم وبالأخص في المدن الرئيسية وتزايد حركة السياحة الداخلية في موسم الأعياد والإجازات وهم ما يستدعي اهتمام القطاع الخاص واتجاهه للاستثمار فيه .

تشغيل

لا ينكر أصحاب المطاعم أهمية هذا الموسم لهم لكنهم يعللون ارتفاع أسعار المأكولات بما شهدته السوق مؤخرا من ارتفاعات المواد الغذائية إضافة إلى أنهم يعملون بطاقة إنتاجية أقل نظرا لذهاب العمال لقضاء إجازة العيد مع ذويهم ومن يبقى للعمل يطلب أجورا مضاعفة وهذا يؤثر على مستوى الأسعار ويجعلها عرضة للارتفاع مؤكدا أنهم يحصلون على أرباح جيدة، ويقول هذا موسمنا عقب الكساد الذي أصابنا في رمضان حيث أن أعمالنا انخفضت فيه إلى اقل من ٥٠ ٪.

تصوير/ حسن العمراني

الطماطم اليمنية تحتل المرتبة الأولى عالمياً من حيث الجودة

■ ،،عدن/ سبأ

احتلت الطماطم اليمنية المرتبة الأولى من حيث الجودة إلى جانب منتجات الطماطم الصينية والفرنسية والبلغارية والبوسنية والمجرية والأردنية وذلك بحسب نتائج التحاليل التي أجريت على محصول الطماطم اليمني في مختبرات الجودة العالمية /مختبر اناجميسا / في جنيف المتخصص في فحص الخضروات والفاكهة للمزارعين.

وأفادت ضابطة المشاريع فرع وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية المهندسة رنا خالد لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) بأن محصول الطماطم اليمني تتوفر فيه سوائل كبيرة تفيد الجسم وتقيه من الأمراض بالإضافة إلى عناصر من فيتامينات / ايه / واو/ سي / ومواد معدنية مفيدة للذاكرة والهضم والعظام .

مشيرة إلى أن خبراء تابعين للوكالة بعثوا بعينة من الطماطم اليمني إلى مختبرات سويسرا وذلك بعد قيامهم ببحوث ميدانية شملت مواقع زراعة الطماطم بأمانة العاصمة ودمت ولحج وإب وأبين والتي اختيرت كمواقع نموذجية من حيث توسع زراعة الطماطم فيها .

ولفتت رنا خالد إلى أن ندوة بحثية إقليمية ستعقد في شهر سبتمبر القادم لدراسة الجدوى الاقتصادية للطماطم اليمنية بمشاركة أكاديميين من الجامعات اليمنية والمراكز البحثية والمختبرات العالمية من جنيف وبريطانيا والمانيا وممثلين عن البنك الدولي والشركات الوطنية المصنعة لصلصة الطماطم وشركات خليجية.

منوهة بأن الندوة ستناقش أوراق عمل تتناول الجدوى الاقتصادية للطماطم اليمني والتوسع في زراعتها والاتجاهات المستقبلية المتمثلة بفتح مشاريع استثمارية وصناعية والدخول في شراكة مع عدد من الشركات العالمية والخليجية للتصنيع والتصدير عبر رجال المال والأعمال والغرفة التجارية ومكتب الصناعة والتجارة وهيئةالاستثمار والمنطقة الحرة.

آلية للتحقق من شهادة المنشأ للصادرات اليمنية إلى الأوروبي

■ ،،كشف مدير عام التجارة الخارجية بوزارة الصناعة والتجارة فضل منصور عن وضع آلية للتحقق اللاحق الخاص من شهادات المنشأ للصادرات اليمنية إلى دول الاتحاد الأوربي والتي تصدرها الغرف التجارية والصناعية في عموم محافظات الجمهورية وذلك لنموذج شهادة المنشأ (A)الخاص. بالافضليات التجارية المعمم الأوربي الممنوح لصادرات الدول الاقل نموا ومنها اليمن .لافتا إلى أن هذا الإجراء استنادا إلى طلب الجمارك الأوربية في حالة الشك في بيانات وختومات وتوقيعات شهادة المنشأ أو في صفة المنشأ الخاصة بالسلعة المصدرة أو في عدم كفاءة السلطات الرسمية المعنية بالتصدير والرقابة على شهادات المنشأ التي تصدرها الغرف التجارية الصناعية وقدرتها على تحديد مراتب المنشأ ، بالإضافة إلى القيام بعمل التحقق اللاحق لشهادات المنشأ للصادرات العربية وذلك في حالة طلب من السلطات المختصة في البلدان العربية في حالة شك الدوائر الجمركية في شهادات المنشأ العربية سواءً في بيانات أو توقيعات أو ختومات شهادات المنشأ أوفي اكتساب السلعة للمنشأ العربي وذلك بشكل رسمي عبر القنوات الرسمية المعروفة . وأوضح منصور انه يتم العمل على إعداد دراسة حول إمكانية توفير آلية أو نظام لحفر وتشجيع ودعم الصادرات السلعية غير النفطية الأولوية لتعزيز القدرات التنافسية وزيادة نمو الصادرات السلعية غير النفطية الأولوية في الأسواق الخارجية وزيادة وتنويع الصادرات منها ومساهمتها في إجمالي الصادرات .وقال مدير عام التجارة الخارجية أن الدراسة ستركز على إمكانية توفير آلية أو نظام لحفر وتشجيع ودعم الصادرات السلعية غير النفطية ذات الأولوية لتعزيز القدرات التنافسية بها في الأسواق الخارجية وزيادة وتنويع الصادرات منها ومساهمتها في إجمالي الصادرات من خلال إمكانية أنشاء صندوق لدعم وتشجيع الصادرات السلعية ذات الأولوية وبحيث تمثل موارد هذا الصندوق المقترحة إلغاء الحظر على تصدير بعض السلع المحظور تصديرها حالياً لحماية بعض الصناعات الوطنية مثل حديد الخردة والجلود الخام والمخلفات الورقية والبلاستيكية واستبدالها بالتعريفة الجمركية المرتفعة على الصادرات منها بهدف مساواة أسعارها المحلية بالأسعار الدولية وكذا من خلال فرض تعريفة جمركية مرتفعة على بعض السلع المحظور استيرادها حالياً بحيث تخصص نفقات الصندوق على تقديم المساندة التصديرية للمصدرين اليمنيين للسلع ذات الأولوية لدعم عملية النقل وإقامة المعارض التجارية للمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية وفي إنشاء البنية التصديرية الأساسية اللازمة لتقديم الخدمات التسويقية للصادرات اليمنية السمكية والزراعية ذات الأولوية وبخاصة إقامة محطات الفرز والترويج والتعبئة والتغليف والمخازن المبردة والمكيفة في الموانئ البرية والجوية اللازمة لحفظ الصادرات اليمنية في حالة تاخر الشحن والحد من التلف لجزء كبير منها ...الخ بالإضافة إلى ما يخصص له من إيرادات في الموازنة العامة للدولة .وبالنسبة لخطوات دمج الاقتصاد اليمني بالاقتصاديات الإقليمية والدولية أكد منصور انه تم استكمال أعداد دراسة تقييم آثار إقامة منطقة تجارة حرة بين دول تجمع صنعاء للتعاون الاقتصادي على اقتصاديات اليمن ودول التجمع وتم إعداد مقترحات اليمن لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الدول الأعضاء وفي منظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز التكامل الاقتصادي منهما كما تم إعداد ملاحظات الجمهورية اليمنية حول مشروع اتفاقية إطار تبادل الافضليات التجارية والجمركية بين رابطة التعاون الاقتصادي بين الدول المطلة على المحيط الهندي ومقترحات لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بالإضافة إلى تشكيل لجنة مشتركة من المعنيين في كل من الوزارة ومصلحة الجمارك ووزارة الزراعة والري ووزارة النفط والثروات المعدنية وجمعية الصناعيين اليمنيين والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية ..لمناقشة مشروع قواعد المنشأ العربية التفضيلية للقوائم غير المتفق على قواعدها التفصيلية المعدة من قبل الفريق الفني السعودي المغربي . وأضاف أن اللجنة قامت بمناقشة المشروع وإعداد ملاحظات الجمهورية اليمنية حولها والخاصة بقواعد المنشأ لأهم السلع التي تمتلك اليمن في إنتاجها ميزات نسبية وتنافسية بغرض حمايتها من المنافسة غير العادلة للسلع الأجنبية غير العربية . وأشار مدير عام التجارة الخارجية إلى انه تم إعداد قائمة بالمساعدات الفنية والمادية المطلوب تقديمها لليمن لمساعدتها على التكيف مع المتغيرات الجديدة الناتجة من جراء تطبيق المنطقة والتي أهمها الزيادات الكبيرة في الواردات ذات المنشأ العربي وانخفاض إيرادات الخزينة العامة من الرسوم الجمركية والمنافسة الشديدة التي تواجهها المنتجات الوطنية في المنتجات العربية المماثلة وإرسالها للأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

تصدير ٢٣٢٧ طنا من المنتجات الوطنية

عدن: ٢,٩ مليار ريال صادرات اليمن خلال يوليو الماضي

■ ،،عدن/ سبأ

صدرت عبر أرصفة المعلا ميناء عدن أمس ألفان و٣٢٧ طنا من المنتجات المحلية، شملت نخالة القمح والأسماك المجمدة والحلويات والسمن والبسكويت والصابون والجلود والألبان إلى عدد من البلدان الشقيقة والصديقة.

وأفادت إحصائية صادرة عن النشاط الملاحي اليومي لمصفاة عدن حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منها أن شحنة نخالة القمح البالغة ألفي طن صدرت إلى مدينة الإسكندرية المصرية ، فيما صدرت شحنه الأسماك البالغة ٢٠٠ طن إلى فرنسا واسبانيا وروسيا الاتحادية والصين وبانكوك.

وحسب الإحصائية فإن شحنة الحلويات والسمن والبسكويت والصابون البالغة ١٠٠ طن صدرت إلى جيبوتي وشحنة الجلود البالغة ٧ أطنان إلى ايطاليا والألبان السائلة البالغة ١٠ أطنان إلى تنزانيا و١٠ أطنان من مادة اللبان إلى المانيا.

وذكرت الإحصائية أن أرصفة المعلا ميناء عدن أفرغت فيها أمس ٢٢٧ حاوية مختلفة الأحجام تزن ٦ آلاف و٢٢٩ طنا تحوي مواد استهلاكية ومعدات فنية خاصة بالمشاريع الاستثمارية.

إلى ذلك رست بميناء الحاويات بعدن أمس واحدة من كبرى سفن نقل الحاويات وهي السفينة كوتا وبوسكا تحمل الجنسية الليبيرية البالغ طولها ٢٣٢ مترا قادمة من أحد الموانئ الماليزية.

وأشارت البيانات الملاحية الواردة من الميناء إلى أن السفينة بوساكا أفرغت ٣٢٧ حاوية بضائع واردات متنوعة ومعدات فنية للمشاريع الاستثمارية بعدن لقطاعات المنطقة الحرة وفرع المؤسسة العامة للكهرباء والمياه والصرف الصحي ومعدات فنية متنوعة للمشاريع الاستثمارية والخدماتية التي تنفذ في مختلف المحافظات في مجال الجسور والإنارة والطرقات والسياحة والصناعة.

من جانب آخر بلغت قيمة صادرات اليمن من الأسماك والمنتجات الصناعية والزراعية عبر ميناء عدن والحاويات ومطار عدن خلال يوليو الماضي اثنين مليار و٩٢٥ مليون ريال .

وأوضحت احصائية نشاط التصدير الخارجي الصادرة عن الغرفة التجارية والصناعية بعدن حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منها أن الصادرات الصناعية شملت العطور وزيوت الطبخ وصفائح الالومنيوم والبولي، فيما شملت المنتجات الزراعية البن ونخالة القمح والعسل والموز والمانجو .

وبينت أن ٢٦ دولة استوردت هذه المنتجات احتلت الامارات المرتبة الأولى تلتها مصر والمملكة العربية السعودية والصين وايطاليا وفيتنام وغيرها.